للحماية الاجتماعية ويندرج أيضا ضمن إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها خاصة مع الشركاء الاجتماعيين في تجسيم الأبعاد الاجتماعية للعقد الاجتماعي الذي تمّ إمضاؤه منذ سنة 2013.

بقي أن أقول بأن هذا البرنامج يمثل أولا أولوية وطنية، برنامج المراجعة الشاملة لسجلات الفقر هي إحدى المطالب التي تقدمت بها القوى الديمقراطية والوطنية خاصة بعد الثورة، كلنا نعلم أن سجل هذا الفقر كان يوظف سياسيا وقد استبعد الإخصائيون الاجتماعيون في مناسبات عديدة بل في أغلب الأحيان من أن يقوموا بعملهم بكل استقلالية وبكل شفافية وحرفية وأصبح من يحدد قائمة الفقر وسجل الفقر هو المسؤول السياسي، هو العمدة، هو المعتمد، هو الوالي، هو رئيس الشعبة ولذلك كان هناك طلبا ملحا من طرف المواطنين، من طرف القوى الديمقراطية بضرورة إعادة تحيين هذا السجل وفق معطيات شفافة وموضوعية وعادلة تحدد لنا من يستحق ومن لا يستحق، من هو المقصي ومن المنتفع من غير وجه حق.

إذن مشروع هذا القانون يندرج ضمن إرساء هذا الإصلاح المبني على الشفافية والمرتكز على تشخيص معمق للبرامج والآليات التي اعتمدت في السابق وما يجب علينا أن نفعله لتلافي النقائص والشوائب وحالات التجاوزات التي طرأت على سجل هذا البرنامج، فالبرنامج موجود منذ أواسط الثمانينات، إذن نحن طرحنا على أنفسنا كمجتمع، كدولة وطرحنا على أنفسنا بأن هذا السجل في حاجة لإعادة النظر وبدأنا نشتغل.

مثلما أن لدينا برامج عديدة تأتي جهات مانحة وتختار أحد البرامج التي ضبطناها وتقترح علينا الدعم والمساندة، وهذا ما حصل حتى قبل أن آتي سنة 2012، ما حصل مع البنك الدولي الذي التزم بمبلغ نعتبره بسيطا وبسيطا جدّا يتعلق بتلك الحواسيب أو بتلك الآليات التي بدعم لوجستي تم توفيره بتقديم منحة من البنك الدولي لإنجاز مشروع طرحته وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 2012، على أساس أن البنك الدولي أعطاه سنة 2014 على أساسه دخل البنك الدولي بعد أن بدأ عمل وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى أساس أننا قد ضبطنا له سنة 2016 أو في بداية سنة 2017 نكون قد حينا هذا السجل وأصبح لدينا سجل محين ووفق معطيات ووفق مقاييس ووفق مقاربة لا تعتمد على الفقر النقدي وإنما قلنا مقاربة تأخذ بعين الاعتبار مجمل مظاهر الفقر وأسبابه.

وجاءت أزمة الإخصائيين الاجتماعيين والذين كانت لهم مطالب مشروعة واستطعنا بداية سنة 2018 لأنه سنة 2017 كنا مع الحوار وفي بداية هذه السنة وقعنا اتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل وانطلق العمل من جديد بكل حماس وقد وصلنا تقريبا إلى تخزين أكثر من 500 ألف ملف إلى حدّ الآن. ونحن نجتهد مع الإخصائيين الاجتماعيين لإنجاز هذا العمل في أسرع وقت ممكن ولكن وفق قواعد مضبوطة.

إذن هذا البرنامج هو برنامج يلبي حاجة واستحقاق تونسي وعلينا جميعا أن نعمل مع بعضنا البعض على أن يكون لدينا فعلا سجل محين للفقر ويعتمد على الشفافية، ويمكن قياسه، ويمكننا التدقيق فيه إذا كانت كل المقاييس وكل المعايير شفافة، وأكثر من هذا ضبطنا حتى آليات لمقاومة الغشّ، لآليات de recours عندما يقصى شخص، وضبطنا آليات لتمكينه من تقديم شكوى ولتقديم طلب لإعادة النظر في وضعيته، وحددنا آجالا وحددنا آليات تعتمد من أجل مقاومة الغشّ أو من أجل إدماج من سيتم إقصاؤهم.

لذلك أقول، أن هذا البرنامج إضافة لبعده الاجتماعي له بعد في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد وترسيخ الديمقراطية من حيث أنه سوف يحدّ إن لم يقض على التوظيف استعمال الإدارة، التوظيف للفقراء هذا شيء يمكن أن يقوم به أي حزب أو أي اتجاه أو أي شخص أو أي فرد، إنما استعمال الإدارة أو استعمال المعطيات الموجودة بيد الإدارة للتوظيف السياسي في مسألة الفقر.

أعتقد بأنه بهذا البرنامج سوف نقضي على هذه الإمكانية باعتبار أن الوحيد الذي في يده المعلومة والوحيد الذي يمتلك هذه المعطيات لا الوالي ولا المعتمد ولا أي شخص آخر، هو الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على الأرض وهو الذي يقوم بالتحقيقات الميدانية وهو الذي يمتلك وحده هذه المعلومة ويضعها طبعا على ذمة الوزارة والوزارة تضعها على ذمة بقية المتدخلين الآخرين من وزارات لها برامج أو تكون في حاجة إلى المعطيات.

ومع ذلك لم ننتظر هذا البرنامج لمحاربة الغش، وأريد أن أقول لكم أنه في كل سنة، خلال السنة الفارطة هناك 7 آلاف منتفع تم استبعادهم إما لضبط حالة غش أو لتغيير في المعطيات، وضعه الاجتماعي تغير ومقابل هذا دخل 7 آلاف منتفع جديد.

نحن نعتقد أيضا أن رقمنة الوزارة، أن استعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنها أن تساعدنا على مقاومة كل عمليات تسرب أو كل عمليات غش أو كل تغيير في المعطيات التي تجعلنا نراجع هذا السجل ووضعية كل عائلة في هذا المجال.

إن رقمنة الإدارة لا تقتصر على برنامج الأمان هذا، وإنما أيضا بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي أصبحت التحويلات الاجتماعية كلها في طريق أن تصبح مرقمنة والبطاقة الذكية للكنام بعد أن تم إسقاط العروض خلال السنوات المتتالية هذه المرة إن شاء الله نجحت الأمور وهي الآن في طور متقدم.

حتى آخر اتفاق قمنا به مع إدارة البريد أن التقاعد لأصحاب المعاشات الصغرى الذين يتقاضون أجورهم من البريد أو الأشخاص الموجودين بالأرياف، أصبحت مرقمنة ويتقاضونها مباشرة من البريد.

هناك اتفاق أيضا حتى بخصوص النساء اللاتي يعملن بالقطاع الفلاحي أيضا بخصوص الضمان الاجتماعي ونحن بصدد الحوار وقد تقدمنا خطوات في هذا المجال مع وزارة تكنولوجيا الاتصالات وأيضا مع وزارة المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية، حتى نضع نظام مبسط ومرن لتشجيع أولئك النسوة على الانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي باستعمال التقنيات الحديثة.

لكن أريد أن أقول، أنه عندما أنجزنا هذا القانون لم يدّع أي شخص بأنه بهذا القانون سنقضي على الفقر، بل هو كما تفضل العديد من السادة النواب بالذكر هو محطة هامة في تاريخ تونس، بل أنني أعتقد بأنه نقلة نوعية لأننا نؤسس أول مرة لمقاربة للفقر متعددة الأبعاد واحتكمت إلى مبدأ التشاركية وهذه هي الثقافة الجديدة التي نريد تجذيرها مع بعضنا لدى أجيالنا.

صحيح لا يمكننا مقاومة الفقر بهذا والفقر كما ذكرتم له أسباب وله معالجات متعددة ولكن أصبحت لدينا اليوم مرجعية قانونية، أصبح حق فعندما يذهب ليقول لدي حق فقد قمت بنظام

تنقيط السيد الوزير تفضل هذا النظام يقدم لي حقي، هذا النظام يخوّل لي واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة، يخول لي في النهاية الحماية الأرضية الدنيا، التمتع بالأرضية الدنيا للحماية الاجتماعية ولم يعد شيء مخفي وسنرى هذا بل أصبح هناك مرجعية بإمكان كل إنسان الرجوع إليها وأن يحاسب المسؤول حسب هذه المرجعية.

طبعا هذه ليست نهاية المعركة ضد الفقر إن لم نقل بأنها من بداياتها، فسيأتي أشخاص آخرون وستأتي قوانين أخرى وبالتالي ستتم اليوم رحلة الألف ميل وستبدأ بالخطوة الأولى.

هذه خطوة وعلينا جميعا أن نواصل هذا العمل في نطاق هذا القانون أو في نطاق إجراءات أخرى، لأن المعركة ضد الفقر والإقصاء والتهميش والتي طالت لمدة سنوات وسنوات عديدة لن يقع حلها بخطوة واحدة، بل إن القضاء أو أن تحقيق أهداف هذا القانون نقيسه بالممارسة العملية.

فيمكن أن يكون لدينا قانون جيد ولكننا لا نفعل شيئا على الأرض، ولا يجسم هذا القانون على الأرض، ولذلك قلنا بهذا المجلس الأعلى للحماية الاجتماعية أو للتنمية الاجتماعية، وقد سميتموه في القانون "الأمان الاجتماعي"، لماذا؟ المجلس الأعلى هذا يتطلب سلطة أفقية لتنظيم كل هذا، لماذا؟

مثلما قد تفضلتم سيادتكم وقلتم هناك هذه المقاربة المتعددة الأبعاد وفيها ما يتعلق بالتعليم، ما يتعلق بالصحة، ما يتعلق بالسكن، ما يتعلق بالطريق، ما يتعلق بالحدّ الأدنى من الموارد المالية ليستطيع الإنسان العيش، ما يتعلق بالنفاذ إلى الخدمات العمومية، إذن يوجد به متدخلون عدة وإن لم نضع هؤلاء المتدخلين وهي وزارات متعددة ومصالح متعددة وليست وزارة وحيدة فسيقع تجميع كل هذه البرامج، حتى عندما نريد أخذ قرار نضمن بمروره في كل هذه المفاصل وفي كل هذه النواحي.

قلنا رئاسة الحكومة هي التي تتولى الإشراف على مجلس أعلى يضم هذه الوزارات وقد يضم أيضا مجلس النواب ويجب أن يضم مجلس النواب ويجب أن يضم المجتمع المدني من أجل تواصل هذه المقاربة التشاركية وتستمر وتتجسم في سياسات تتم مناقشتها أو ضبطها من خلال هذه l'autorité والتي سيلتزمون بعد ذلك بوجود رئيس الحكومة ضمان لها.

هذا فيما يتعلق بالمجلس الوطني.

فيما يتعلق بهذه الوكالة، إذا قلنا أن هذه الوكالة أصبحت مسألة الفقر فيها متدخلون عدة وفيها برامج متعددة وفيها هياكل يجب أن تتضافر كل جهودها من أجل إنجاز هذه البرامج التي تهدف لمقاومة الفقر، قلنا كيف سيتم كل هذا؟ هل عندما نتوجه للمرأة الريفية أو عندما نتوجه بمشكل السكن الريفي أو السكن الاجتماعي أو عندما نتوجه نحو التعليم أو حتى عندما نتوجه نحو الخدمات المتعلقة بالتعليم، كل هذا، قلنا من الممكن أن يلقي كل شخص المسؤولية على الآخر لأنه يوجد بها عناصر متعددة.

قلنا إن هذه الوكالة يمكن أن تساعدها إذا ما تمّ اعتبارها كمجال للتنفيذ كأداة لتنفيذ هذه السياسات حتى نستطيع أن نحاسب من، تقول إن وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بمقاومة الفقر وبقية الوزارات أيضا لها برامج وكلنا علينا مقاومة الفقر، الصحة والتعليم إلى غير ذلك أو مخلفات الفقر واليوم حتى وزارة التكوين المهني والتشغيل لكن من سنحاسب بعد تنفيذ هذه السياسات؟ هل سنحاسب كل الوزارات؟

قلنا لنحدث هذا الهيكل وأنتم قد اقترحتم أن تكون الوكالة كلجنة وقد جاء هذا الاقتراح من المجلس وتفاعلنا معه بالإيجاب وقلنا لننجز هذه الوكالة التي تنصهر فيها كل هذه البرامج وهي التي تكون الأداة التنفيذية لمجمل البرامج الهادفة إلى محاربة الفقر.

وكما تعلم ما هو مخصص لوزارة الشؤون الاجتماعية فقط للنهوض الاجتماعي لمقاومة الفقر والإقصاء والإدماج الاجتماعي 600 مليون دينار، 600 مليار تتصرف فيها إدارة وهذه الإدارة ليذهبوا إليها وهي موجودة في الوزارة محدودة، فحتى من باب الحوكمة ومن باب المراقبة ومن باب النجاعة في التدخلات يجب تطوير هياكلنا بشكل أنه بالإضافة إلى ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية يمكن أن تكون هذه الوكالة وهذا الهيكل أداة تنفيذية لمجمل هذه البرامج التي تنجزها الوزارة.

لن أطيل عليكم سيدي الرئيس وأنا بذاتي طلبت منكم عدم الإطالة ولكن هناك بعض القضايا الأخرى المتعلقة بمجالات أخرى خارج هذا المجال، فأنا أدعو السادة النواب والذين أثاروا هذه القضايا مثل السيد عماد أو السيد ياسين العياري أقول لهم مرة أخرى مرحبا بكم في أي وقت تريدونه في الوزارة لمناقشة هذه القضايا التي أثرتموها سواء تتعلق بالهجرة أو الأخصائيين الاجتماعيين أو المركز الاجتماعي في بون أو ببرلين والذي وقع غلقه، يمكن أن أقول له لماذا وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أشكر معالي السيد الوزير على البيانات التي قدّمها وقبل إحالة الكلمة للسيد رئيس اللجنة، يسعدني أن أعلن بأن مجلسنا يحظى بزيارة مجموعة من الباحثين من شبكة البحث حول قضايا الشباب وهم موجودين بشرفة المجلس أريد أن أحييهم باسم المجلس الكريم وأن أتمنى لهم النجاح في عملهم إذ أنهم يلامسون قضية أساسية هي قضية الشباب الذي هو عماد هذا النظام وعماد هذا البلد، فمرحبا بكم والتهنئة لكم على النشاط الذي تقومون به.

وأختم بفقرة تدخل السيد رئيس اللجنة قبل أن أرفع الجلسة، تفضلوا سيدي.

السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

شكرا سيدي الرئيس،

هي أكثر منها نقطة نظام من تدخل، سؤالي موجه للسيد الوزير، بعد الاستراحة سنعود للتصويت على الفصول هل ستكون موجودا معنا في الجلسة؟ نحن نفضل أن يكون السيد الوزير موجودا لأن قانون بهذه الأهمية وهو قانون أساسي وقد وصلتنا أيضا بعض التعديلات في النص، يمكننا التأجيل قليلا فلدينا قوانين أخرى نبدأ بها إن أردتم أن تأتوا بعد حين.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

والله السيد رئيس اللجنة هذه القضية تعود للمجلس ولإدارة المجلس.

السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

هو اقتراح سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

على كل حال بالنسبة إلى إحراج السيد الوزير، أنا لا أرى هذا والسيد الوزير يسمع، تفضلوا السيد الوزير إن كان لديكم ردا، ترتيبكم لموقفكم من تتالي أعمال المجلس يعود إليكم.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

شكرا سيدي الرئيس،

أنا كما ذكرت لكم لدي موضوع هام جدا في الهياكل الصحية العمومية وأنتم على علم بمشاكل الكنام وإلى غير ذلك ويجب أن أكون هناك ولكن لو تفضلتم أنا أفوض السيد رئيس ديوان السيد وزير الشؤون الاجتماعية وأنا قد أجبت تقريبا على كل التساؤلات وإن كان لدينا مقترح فقط للتعديل لأن هناك فصلان قامت بتعديلهما اللجنة ربما لدينا مقترح لتطوير التعديل أو لتحسين التعديل أو لتعديل التعديل فقط.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير، السيد رئيس ديوانكم مرحبا به وهو على رؤوسنا وأعيننا لكن هل هو عضو بالحكومة.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

لا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هذا يتطلب وجود عضو من الحكومة موجود معي، إن كان ممكن السيد كاتب الدولة بصفته عضوا في الحكومة يا مرحبا.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

هو لم يأت.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

على كل حال الملاحظة هو أن ذلك المقعد لا يجب أن يجلس فيه سوى عضو من الحكومة ولكم النظر.

السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

يجب أن نأخذ قرارا قبل أن نغادر.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

القرار بيد السيد الوزير، فأنا لا يوجد لدي أي قرار.

الآن الساعة الثالثة ودقيقة، أرجو من السادة الزملاء التفضل بالرجوع لمباشرة العمل للمجلس على الساعة الرابعة والربع، لدينا ساعة وربع راحة وبعد ذلك سنتناول العمل وسنتصل بالسيد الوزير في الأثناء وسنتفق معه.

شكرا لكم ترفع الجلسة مؤقتا لتتواصل على الساعة الرابعة والربع.

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الخامسة مساء)

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء من السادة النواب التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور: 112.

الرجاء من السادة رؤساء الكتل المناداة على السادة النواب للالتحاق بالقاعة.

الكلمة للسيدة محرزية العبيدي، فلتتفضل.

السيدة محرزية العبيدي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الرئيسة، بدأنا يومنا هذا كبرلمان موحد بوقفة نتمنى أن تترجم بعد ذلك عمليا مع الشعب الفلسطيني ضد هذه الهجمة الصهيونية الشرسة، كما أن هناك أخبارا طيبة تخص هذا المجلس وزميلة من زميلتنا في هذا المجلس.

أريد أن أبارك وأهني مجلسنا وكذلك السيدة النائب جميلة دبش حرم كسيكسي التي عادت من البرلمان الإفريقي وقد تم انتخابها رئيسة للمجموعة النسائية صلبه، (تصفيق) مبروك للجميع وسيكون هذا الانتخاب إن شاء الله تثبيتا لمكاسب المرأة في إفريقيا وللمرأة التونسية لمساهمتها في هذه المكاسب وشكرا لكم.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

من لديه نقطة نظام؟ السيد كريم الهلالي، فليتفضل.

السيد كريم الهلالي

السيدة الرئيسة، نحن الآن في جلسة عامة في عرض مباشر أمام كل التونسيين وليس لدينا النصاب القانوني في حين أن لجنة المالية مجتمعة وعندما تكون هناك جلسة عامة تصبح الأولوية للجلسات العامة وهذا قانون أساسي، رجاء السيدة الرئيسة، المناداة على السادة النواب المتواجدين في اللجنة.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء من التقنيين المناداة على السادة النواب المتواجدين حاليا في اللجنة.

الكلمة للسيدة سامية عبّو، فلتتفضل.

السيدة سامية حمودة عبّو

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الرئيسة، سأغتنم هذه الفرصة لهذا اليوم ولن أجد فرصة أفضل منه هذا اليوم والناس متحمسون للقضية الفلسطينية ويندون بالاغتصاب الذي يقع يوما بعد يوم للأراضي الفلسطينية والانتهاك الذي وقع مؤخرا، هذا الانتهاك السافر الذي قامت به أمريكيا وغصب القدس التي هي عاصمة فلسطين.

أغتنم هذه الفرصة لأقول كلمة فقط، إذا كنا حقيقة صادقين في الخطابات التي قمنا بها هذا الصباح وغاضبين على الانتهاك الذي وقع ولدينا هذه "الغيرة" التي لاحظتها، بودي السيدة الرئيسة لو يقع التسريع بقانون تجريم التطبيع وأكبر صفعة نبلغها وأقوى رسالة وليس خطبا رنانة وإنما فعل، نمر إلى تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني ويعرض القانون ويمر ويقع التصويت عليه وعلى الأقل بهذا يكون تعبيرنا صادقا وليس فيه ازدواجية الخطاب.

المرجو من السادة رؤساء الكتل اليوم أن يتحاوروا مع بعضهم بكل جدية حول تمرير القانون الذي قاموا بتعطيله في لجنة الحقوق والحريات وحاولوا قبره وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة فاطمة المسدي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيدة الرئيسة،

هذه نقطة نظام، في انتظار التحاق السيد الوزير،